استفسر عن أسماء أعضاء مجلس إدارة شركة خدمات القطاع النفطي لآخر 4 سنوات

فيصل الكندري يسأل المرزوق عن عدد المطالبات المالية على مؤسسة البترول لدى المقاولين

فيصل الكندري

عصام المرزوق

أعلن النائب فيصل الكندري عن توجيهه سؤالا إلى وزير النفط عصام المرزوق قال فيه : تترتب على مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة مطالبات مالية من جراء تنفيذ بعض العقود المبرمة مع المقاولين من داخل الكويت وخارجها و المتعاقدين معهم لتنفيذ انشطة القطاع النفطي وتتم تسويتها بطرق ودية مع المقاول من خلال المفاوضات المباشرة أو من خلال اللجوء إلى القضاء الكويتي أو الدولي . وعليه يرجي إفادتي عن آخر خمس سنوات عن الأتي:

– يرجى تزويدي بكشف تفصيلي موضح به جميع العقود التي ترتب عليها مطالبات مالية على ان يشمل اسم العقد ونشاطه والمدة والقيمة الإجمالية له عند التعاقد واسم الشركة التي يتبع لها من القطاع النفطي والجهة المشرفة على العقد لديهم مع تحديد جميع المسؤولين عليه من العاملين بالوظائف الإشرافية والقيادية واسم المقاول المنفذ . مع تزويدي بنسخ من العقود . وجميع الاعتمادات والموافقات على هذه العقود.

– يرجى تزويدي بكشف يوضح اسم العقد والشركة التابع لها ونوع العقد والنشاط وتاريخ تنفيذ وانتهاء العقد الفعلي وفترات التاخير ان وجدت واسبابها والمتسبب بالتأخير والإجراء المتخذ بحقه لكل شركة على حدة.

–يرجى تزويدي بكشف يوضح به المطالبات التي تقدم بها المقاولون والقيمة التي تم اقرارها له وأسباب تحديد هذا المبلغ والجهة التي اوصت به وجهة الاعتماد لكل شركة على حدة مع تزويدي بجميع الموافقات والاعتمادات.

– يرجى تحديد المطالبات التي تمت تسويتها بصورة ودية مع المقاولين من دون اللجوء الى القضاء مع ذكر قيمة مطالبة المقاول وما تم تعويضه من قبل الشركة مع تحديد الأسباب. – يرجى تحديد المطالبات التي تمت تسويتها من خلال القضاء الكويتي او الدولي مع تحديد قيمة المطالبة وما تم تعويضه به من قبل القضاء ، وهل هناك حالات تم عمل تسوية وديه بعد اللجوء للقضاء وأسباب ذلك ، وما قيمه التكلفة التي ترتبت من جراء اللجوء للقضاء ،مع تزويدي بالمستندات.

– يرجى تزويدي باسماء و عقود لمقاولين الذين لم ينفذوا العمل حسب التواريخ المحددة بالعقد وما الإجراءات التي تم اتخاذها بحقهم ، وهل قامت الشركة بتطبيق الغرامات حسب العقد عليهم.

من جانب آخر اعلن النائب فيصل الكندري عن توجيهه سؤالا إلى وزير النفط عصام المرزوق قال في مقدمته إنه بالنسبه للملاحظة الواردة في تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2016 الخاص بشركة خدمات القطاع النفطي وبالرغم من ان الشركة في ضوء التصفية منذ عام 2013 إلا ان لها مجلس إدارة مكونا من 5 اشخاص وعليه أطالب بتزويدي بالآتي:

١– يرجى تزويدي باسماء أعضاء مجلس الإدارة لآخر 4 سنوات.

٢– من له الصلاحية بتشكيل مجلس الإدارة؟

٣– كم قيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة سنويا؟

٤– كم تبلغ قيمة ميزانية الشركة لآخر 4 سنوات؟

٥– كم تصرف من الميزانية سنويا على الشركة؟

٦– يرجى تزويدي بميزانية الشركة لآخر 4 سنوات وبيان الأرباح والخسائر للشركة لآخر 5 سنوات كل سنة على حدة.

٧– كم عدد الموظفين الحاليين في الشركة مع تزويدي بمؤهلاتهم وخبراتهم وإجمالي الراتب الشهري والمزايا التي يتمتعون بها وما جنسياتهم وسنوات خدمتهم؟

من دون عرضها ودراستها وإبداء الرأي بها من قبل الجهاز التنفيذي

عبدالكريم الكندري يسأل وزير البلدية عن استقالة الأعضاء المعينين في «البلدي»

عبدالكريم الكندري

محمد الجبري

أعلن النائب د.عبدالكريم الكندري عن توجيهه سؤالا إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وزير الدولة لشئون البلدية محمد الجبري عن قرارات المجلس البلدي قبل تعليق أعماله في شأن استقالة الأعضاء المعينين من دون عرضها ودراستها وابداء الرأي بها من قبل الجهاز التنفيذي.

وجاء في السؤال ما يأتي: نصت المادة (٢٢) من قانون رقم (33) لسنة 2016 م بشأن بلدية الكويت " على المجلس البلدي إصدار قراره النهائي في شأن ما يحال إليه من موضوعات خلال مائة يوم عمل من تاريخ الإحالة، وذلك بعد قيام الجهاز التنفيذي بدراستها وإبداء الرأي فيها، فإذا لم يتخذ المجلس قراره في شأنها خلال المدة المحددة، على الوزير أن يصدر قراره في الموضوع وفقا لما ينتهي إليه رأي الجهاز التنفيذي المرفوع إلى المجلس البلدي وذلك خلال ثلاثين يوما.

ولا يجوز للمجلس إصدار قراراته في الموضوعات المعروضة عليه إلا بعد دراستها من الجهاز التنفيذي على أن تتضمن الدراسة المعدة من الجهاز التنفيذي الرأي التنظيمي والقانوني ورأي المخطط الهيكلي العام للدولة ورأي الجهات ذات العلاقة بحسب الأحوال، على أن ترفع هذه الدراسة للمجلس البلدي في مدة لا تتجاوز ستين يوم عمل من تاريخ وصول الطلب إلى الجهاز التنفيذي، فإذا لم تقدم الدراسة خلال هذه المدة التزم الجهاز التنفيذي بتقديم المبررات قبل انتهاء هذه المدة للوزير ، وله منح الجهاز مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوم عمل لتقديم الرأي على أن يخطر المجلس البلدي بذلك.

وطالب الكندري إفادته بالآتي: صدرت أخيرا قرارات من قبل المجلس البلدي قبل تعليق أعماله باستقالة الأعضاء المعينين من دون عرضها ودراستها وابداء الرأي بها من قبل الجهاز التنفيذي بالمخالفة لصريح المادة (٢٢) من قانون رقم 33 لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت الأمر الذي يجعلها باطلة، فهل وافق وزير البلدية على هذه القرارات رغم مخالفتها للقانون؟ إذا كانت الاجابة بلا فهل قام الوزير بردها للمجلس البلدي لكي تستكمل شكلها القانوني المطلوب وذلك بعرضها على الجهاز التنفيذي لإبداء الرأي بها ودراستها؟

تسهم في حل مشكلة التوظيف التي يواجهها جميع أبناء الكويت

الفضالة: تعديلات على قانون «التأمينات» لتحفيز الشباب على الخروج من القطاع الحكومي إلى الخاص

يوسف الفضالة

كشف النائب يوسف الفضالة عن الانتهاء من مسودة قانون لتعديل الباب الخامس لقانون "التأمينات الاجتماعية" بشأن أصحاب المهن، مشيرا إلى أنه سيرسل المسودة إلى مؤسسات المجتمع المدني لاستطلاع مقترحاتهم وتعديلاتهم حولها.

وأضاف الفضالة في تصريح بالمركز الاعلامي في مجلس الأمة أن مشكلة التوظيف أزمة حقيقية يواجهها جميع ابناء الكويت، وأن الهدف من الاقتراح بقانون المساهمة في حل هذا الموضوع وتوفير البيئة المناسبة لخلق فرص عمل.

واعتبر أن هذا المشروع انطلاقة حقيقة للشباب في القطاع الخاص، مشيرا إلى أن لجنة تحسين بيئة الأعمال أقرت العديد من المشاريع التي تهتم بموضوع القطاع الخاص، مثل زيادة القرض وترخيص الأعمال المنزلية والمركبات المتحركة.

وأوضح الفضالة ان أصحاب المهن يتحملون ظروف المنافسة في سوق العمل ومخاطر أكبر من غيرهم ، وان مقترحه بتعديل الباب الخامس من قانون "التأمينات" سيحفز الشباب على الخروج من القطاع الحكومي إلى الخاص.

وبين أن التعديلات ستشمل السقف الأعلى للرواتب وتنوع الشرائح الموجودة في الباب الخامس بالإضافة الى أفكار أخرى تخدم شريحة الشباب ومتنوعة، مشيرا إلى أن تقديم المقترح بقانون في شكله النهائي سيتم بعد استطلاع جميع الآراء المعنية حوله.

وأضاف ان المقترح سيقدم للمجلس عن طريق لجنة تحسين بيئة الأعمال أو عن طريق اللجنة المالية لإصلاح ما أفسدته الحكومة التي وضعت الحوافز للعمل في القطاع الحكومي دون القطاع الخاص لإعادة التوازن باعتماد المواطنين على أنفسهم.

ولفت الفضالة إلى ان المسودة سيتم إرسالها إلى الجمعية الاقتصادية وجمعية اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومجموعة رواد الاعمال وغيرها للتعديل عليها ومن ثم صياغة القانون بشكله النهائي.

حتى يتمكنوا من ممارسة دورهم في الحياة

هايف: نطالب رئيس مجلس الوزراء بوقفة جادة لإنهاء قضية «البدون» ورفع الظلم عنهم

محمد هايف

طالب النائب محمد هايف رئيس الحكومة سمو الشيخ جابر المبارك بوقفة جاده لإنهاء قضية البدون، مؤكدا استمرار الجهود النيابية لرفع الظلم عن تلك الفئة حتى يتمكنوا من ممارسة دورهم في الحياة وينم النظر في امر تجنيسهم.

وقال هايف في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن حل تلك القضية سهل ويسير ان أرادت الحكومة تعديل الوضع الخاطئ، مشيرا إلى مطالبته بضم الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية إلى وزارة الداخلية. وأشار هايف إلى أن هناك قوانين قديمة لضم الجهاز إلى وزارة الداخلية كونه لا توجد له تبعيه واضحة لأي وزير مما يجعل المحاسبة غير واضحة لعدم الاختصاص.

واوضح ان التداعيات الأخيرة لما تم انتزاعه من قرارات في لجنة حقوق الانسان لم تنفذ امر مؤسف، مشيرا إلى أنه لا توجد بينه وبين أحد في الجهاز خصومات شخصية وانما يتحدث عن وقائع وممارسات.

واضاف ان "هناك شكاوى تصل من بعض فئة البدون الذين وقع عليهم ظلم، فضلا عن قضية الجوازات المزورة والتي ساهمت الحكومة في خلقها وأصبح أصحاب تلك الجوازات مخالفين وتطبق عليهم قرارات جائرة وهذا واقع مرير".

وقال هايف إن "أصحاب الجوازات المزورة لا هم بدون ولا هم من مواطني الدول التي استخرجوا منها هذه الجوازات" لافتا إلى وجود فئة جديدة لا توجد لهم بصمات. واستغرب وجود من يمدح قيادات (الجهاز المركزي) في ظل هذه الإخفاقات ووجود الكثير من الممارسات والمعاناة لفئة البدون. مؤكدا انه "لو كان للبدون جناسي أخرى لأخرجوها بعد هذا الظلم الذي راوده ونطالب بتحقيق الحقوق المدنية المفقودة". واعتبر هايف ان الجهاز المركزي السبب الرئيس في منع التعليم والعلاج عن البدون وعدم قدرتهم على البيع والشراء، مؤكدا ان المطالب بسيطة ولا تتعلق بالتجنيس وإنما بمنحهم حقوقهم الطبيعية.

اعتبر أن ربط إحدى الصحف القضية بهذا المجلس تحديدًا هو إلهاء للشعب عن ملفات الفساد

عمر الطبطبائي: سأقدم طلبًا للمحكمة الدستورية لتفسير المادة 119 من الدستور بشأن «الراتب التقاعدي الاستثنائي»

عمر الطبطبائي

كشف النائب عمر الطبطبائي عن عزمه تقديم طلب إلى المحكمة الدستورية لتفسير المادة 119 من الدستور المحكمة الدستورية، مشيرًا إلى أنه بالتزامن مع ذلك سيقدم طلبًا لإيقاف الراتب التقاعدي ورد الرواتب التقاعدية التي حصل عليها النواب.

وأوضح الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن الراتب الاستثنائي الذي أثير أخيرًا تسميته الصحيحة هي "الراتب التقاعدي الاستثنائي" وفق المادة 80 من قانون التأمينات الاجتماعية، متمنيًا من النواب مساعدته بالموافقة على تفسير المادة 119.

وبين أنه من ضمن الإجراءات التي اتخذت عند دخول المجلس، تسلم ورقة حول المعاش التقاعدي، مشيرًا إلى أنه قام بالاتصال بمن يثق بآرائهم القانونية فأكدوا أنه حق للنواب في حال حل المجلس أو لم يحالف النائب الحظ في الانتخابات المقبلة.

وأشار الطبطبائي إلى أنه قدم استقالته من القطاع النفطي وليس بوسعه العودة، موضحًا أن مجلس 92 من المجالس التي كانت تضم مراجع دستورية ونوابًا مخضرمين إلا أن أحدهم لم يطلب تفسير المادة 119 الخاصة بالراتب التقاعدي.

واعتبر الطبطبائي أن ربط إحدى الصحف الإلكترونية القضية بهذا المجلس تحديدًا هو إلهاء الشعب عن ملفات الفساد والشبهات التي اعترت المال العام وخصوصًا في القطاع النفطي.

أكد أنها السبيل للخروج من أزمة الاختناقات المرورية التي تطوق البلاد

الحويلة يطالب بمنح «هيئة الطرق» كامل الصلاحيات لحل أزمة الازدحام

محمد الحويلة

دعا النائب د. محمد الحويلة إلى تفعيل دور الهيئة العامة للطرق والنقل البري ومنحها صلاحياتها الكاملة، مؤكدا أنها السبيل للخروج من أزمة مشكلة الطرق في البلاد.

وأشار إلى أن المسؤولين لم يستوعبوا دروس الماضي القريب، لافتا إلى أن الاختناقات المرورية لا تزال مستمرة وفي تزايد ولم تبرح وعود الحل الورق الذي كتبت عليه.

وأضاف أن الهيئة مطالبة بطرح حلول بأفكار مبتكرة لحل المشكلة المرورية والتفرغ لإصلاح أخطاء التخطيط القديم للطرق التي لم تعد تستوعب الزيادة المطردة في السكان واتساع حركة النقل والمواصلات.

وأكد عدم قدرة الهيئة وضع حد للمشاكل القائمة، ضاربا مثالا على ذلك ألا وهو دوار المنقف الذي لايزال بحاجة إلى مداخل ومخارج تواكب ضغط حركة المرور عليه، ويدحض أي حديث عن تطوير شبكة الطرق بالكويت.

وطالب بإعادة صيانة ورصف الطرق الداخلية والرئيسة في البلاد بشكل عام وفي محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير بشكل خاص، وإعادة النظر في البنية التحتية بالمحافظتين واستبدال بعض الاشارات بدوارات وجسور معلقة وتوسعة عدد من الشوارع الرئيسة.

ودعا الحويلة الهيئة إلى تشكيل فرق عمل مسح ودراسة هندسة وانسيابية الطرق في كلتا المحافظتين وتحديد العيوب ووضع برامج الصيانة على أساس علمي ومنهجي ونموذجي، من خلال إصلاح الشروخ لإطالة عمر الطبقة السطحية، ومراعاة تناسب تصميم طبقات الرصف مع الأحمال التي تتعرض لها شبكة الطرق في المحافظتين.